

بناء الثقة: ضمان الإصلاح والإستقرار

قلنا في عدد سابق بأن طرفي الإعتدال والإصلاح في السلطة والمعارضة يخسران من فورة الشغب والعنف التي أمت بالبحرين، لصالح قوى التطرف والجمود السياسي. ويمكننا الزعم، بأن قوى الإصلاح تلك هي الأقوى في الدولة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية وفي الشارع. وعليه فإن أي اتفاق أو تفاهم أو تعزيز للثقة بين قوى الإعتدال والإصلاح يعني تحديداً:

- ترسيخ خيار الإصلاح بشتى أبعاده السياسية والثقافية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية.
- تعزيز بنى الدولة وتأكيد مرجعيتها، والحفاظ على خيارات المواطنين التي عبروا عنها في الإنتخابات.
- ترسيخ الأمن والإستقرار، ومحاصرة العنف ودعائه، وتأكيد خيار دولة القانون القادرة على حماية مصالح المواطنين.

لم يكن العنف والشغب ليستشري في الشارع لولا تسلل مشاعر (عدم الثقة) بين الإصلاحيين في جناحي المعارضة والسلطة. وقد لاحظنا وبوضوح أن مؤشر التباعد بين الطرفين ينعكس بصورة سلبية لصالح التوجهات العنيفة والمشاغبة التي تريد ممارسة ما تعتقده حقاً لها خارج اطار القانون، وكلما زادت ممارستها انعكس الأمر على تلك الثقة ليوصلها الى الحضيض.

لم يكن مخطئاً، الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق، حين أكد في مقابلاته الصحافية بعيد اطلاق سراح المعتقلين بعفو من الملك والذي تم في ١٢/٤/٢٠٠٩، على أن إعادة الثقة يأتي في مقدمة أولويات نشاطه. فالثقة بين الحكومة وبين أقوى لاعب سياسي في الساحة يمتلك العدد الأكبر من النواب في البرلمان، كان ضرورة ماسة لإعادة الأوضاع الى سابق عهدها. ولذا بمجرد أن جاء التفاهم بين طرفي الإعتدال والإصلاح، استبشر المواطنون خيراً، وانطلقوا في مسيرات تحمل صور الملك مرحبة بقراره.

الملك من جانبه، لم يشأ - فيما يبدو وكما هي عادته - التدخل بمجرد أن تنشأ مشكلة، معطياً الفرصة لأجهزة الدولة أن تمارس دورها المنوط بها، ولكن حين استشرت الأزمة ووصلت الى طريق مسدود، تدخل وحلها من الباب الصحيح.

الحل الصحيح لاستعادة الثقة، يفترض أن يقوم على تأكيد مرجعية القانون والمؤسسات. فلا يمكن التسامح مع من يخرق القانون حتى وإن كانت مطالبه عادلة، سواء كان دولة أو مواطنين. القانون لا يمكن احتكاره لطرف دون آخر. القانون وضع لحماية المواطن وتأكيد حق الدولة ومرجعيتها، ومن يخرقه إنما يضعف الدولة ويعتدي على حقوق المواطنين.

الشيخ علي سلمان قال بأن الوفاق لن تتسامح مع من يدعو الى العنف، وأشار الى أن حركته على استعداد للنزول الى الشارع ان تطلب الأمر، وهذا الأمر لا شك يغيّر من قواعد اللعبة، ويجعل الحكومة كما المعارضة أمناء على استقرار البلاد وأمن مجتمعتها.

والحل الصحيح لاستعادة الثقة يكمن أيضاً في مواصلة مسيرة الإصلاح وتحقيق ما يصبو اليه المواطنون، وحل ما يشكون منه من مشاكل، بعد أن تمت استعادة قدر معقول من الثقة المطلوبة بعيداً عن التشنج السياسي. فعدم الثقة يعطل مسيرة الإصلاح، ويضعف مؤسسات الدولة، ويبقي الجميع في دائرة الإنحباس في الذات بدل الإنطلاق في آفاق التغيير المستقبلي.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٤ ضمانة الثقة وتعزيز الأمن

٥ الهوية الوطنية

والإصلاح السياسي

٦ نقد التغطية الإعلامية الأجنبية

٨ لقاء مع مجموعة حقوق الطفل

١١ عفو ملكي بإطلاق المتهمين

تقرير: حرية الصحافة في البحرين في حالة تناهي

ناقشت نحو عشر نقابات وجمعيات صحافية في ٢٠٠٩/٤/١٢ تقارير بلدانها المنضوية كاعضاء في الإتحاد الدولي للصحافيين فيما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام. وبشأن البحرين، فإن التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨ أكد تمتعها بتنامي مستوى الحرية الإعلامية وتنوعها، رغم وجود بعض المعوقات كتلك المتعلقة بطبيعة الرقابة لمواقع على شبكة الإنترنت، والتي أثارت جدلاً بين المهتمين.

وأوضح التقرير أن البحرين شهدت طوال العام ٢٠٠٨ حوارات سياسية ومجابهات دينية، اتهم خلالها الكثير من السياسيين وسائل الإعلام بأنها مسيسة في تناولها للموضوع، وأنها توجج الطائفية في البلاد، ما دعا جمعية الصحفيين البحرينية إلى شن حملة ضد الطائفية في وسائل الإعلام.

وأضاف التقرير أن جمعية الصحفيين البحرينية تمثل مجموعة واسعة من وسائل الإعلام المختلفة، وتعنى بشكل رئيسي بحماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين من الملاحقة القضائية عن طريق المساعدة القانونية، وتنظيم الاحتجاجات العامة، وكسب التأييد من خلال ممارسة الضغط، وقد كان لها دور بارز في إعداد مشروع القانون الإعلامي الجديد، والمطالبة بالاعتراف بالإعلام الإلكتروني فيه.

من جهة أخرى، قال عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية محمد السواد إن عدد القضايا المرفوعة على الصحفيين انخفض في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام الذي سبقه ٢٠٠٧، من ٢٨ قضية إلى ٨ قضايا فحسب. وأوضح السواد أن من رفع القضايا ضد الصحفيين هم مسؤولون، وليسوا جمعيات أو مؤسسات أو أفراد، مطالباً بتعديل فقرة من قانون العقوبات تجيز حبس الصحفيين.

قاسم: تسريع وتيرة الإصلاح، والتوثيق بجانب الحكمة

دعا الشيخ عيسى قاسم في ٢٠٠٩/٤/٢٤ الحكومة إلى تسريع عملية الإصلاح، حتى

تفوت الفرصة على من يريد أن يأخذ البلاد



الشيخ عيسى قاسم

بالاتجاه المعاكس، وحتى يتم اقتلاع جذور المشاكل. أيضاً دعا الشيخ الشعب إلى استثمار النتائج الإيجابية التي ظهرت بسبب العفو الملكي، وأن يتم التفاعل الإيجابي معها، كما

دعا إلى التعاون والتكاتف مع الحكومة من أجل الخير وأمن الوطن، وأن يتم منح الحكومة فرصة معقولة لتدفع بعملية الإصلاح قدماً. وأضاف بأنه ليس من الصالح معالجة الأمور بالعودة إلى التوتر، ورأى أن ذلك يجانب الحكمة ويضر بالمصلحة الوطنية. كما شدد على الألفة الإجتماعية بين مكوثي المجتمع (الشيعية والسنة) وقال أنهما ينحدران من جذر واحد، وأنهما طائفتان بنتا الوطن وتعايشتا طويلاً بوتنام، حاضر مشترك ومستقبل مشترك.

وزيرة التنمية: تأهيل

المنظمات الأهلية لتصوير

المشاريع

نظم المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بين ٢٥-٢٧/٤/٢٠٠٩ ورشة تدريبية بعنوان (تصميم



فاطمة البلوشي

المشروعات التنموية) حيث يستهدف المركز مساعدة تلك المنظمات على تصميم مشروعاتها التي تحقق أهداف وأولويات التنمية في البحرين وتأهيلها لتحصل على منح مالية مدعومة من قبل صندوق العمل الأهلي الممول من قبل وزارة التنمية الإجتماعية وعدد من مؤسسات القطاع الخاص.

من جانبها دعت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي المنظمات الأهلية إلى المشاركة في برنامج المنح المالية للمنظمات الأهلية للعامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ لوضع برامج تنموية إجتماعية لها مردود إيجابي على المجتمع.

(حوار): ترخيص أول جمعية أهلية للمعلومات

تم في فبراير الماضي الترخيص لجمعية أهلية بإسم (حوار) تستهدف توفير المعلومة عبر جمعها ونشرها، فضلاً عن تقديم البحوث والدراسات، وإجراء استطلاعات الرأي، وإعداد الاستبيانات والإحصاءات خاصة تلك المتعلقة بالشباب، وكذلك تعزيز ثقافة الحوار والاختلاف الإيجابي بين الأطراف المتباينة في آرائها ومواقفها المتعلقة بالأمور الاجتماعية.

وقال رئيس الجمعية سيد عدنان جلال في لقاء صحافي (الوسط،



عدنان جلال

٢٠٠٩/٤/٩) بأن (حوار) ستهتم خلال خططها القادمة بشؤون التدريب والتأهيل، وأيضاً بموضوع تعزيز الانتماء الوطني، وإعلاء ثقافة الاهتمام بالبيئة، والاهتمام بالموهب المدفونة. وأضاف بأن جمعية حوار ليست جمعية شبابية بالمعنى التام، بل هي جمعية وقودها وكادرها من الشباب، وستهتم بالشؤون الشبابية، والعمل على إدماجهم في شؤون المجتمع وقضاياها.

المرزوق يطالب بسن

تشريعات ضد التمييز

خليل المرزوق، نائب رئيس كتلة الوفاق في البرلمان، شدد على أهمية التعاطي العالمي مع مناهضة التمييز بكل أشكاله وخصوصاً التمييز العنصري، والذي أصبح مقوّتاً على المستوى الدولي.



خليل المرزوق

وعبر المرزوق عن الحاجة إلى سن تشريعات تجرم التمييز وتكرس واقع الشفافية وتكافؤ الفرص، كما أقرها الدين الإسلامي الحنيف، ودستور مملكة البحرين، والتوجه العالمي. وأضاف أنه في حال تم ذلك، فإنه يقدم البحرين في مجال حقوق الإنسان، ويجعل

تجربتها مثلاً يحتذى به في المحافل الدولية.

تدشين الموقع الخاص بمعلومات حقوق الإنسان في البحرين

برعاية وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحرانة، تم في ٢٦/٤/٢٠٠٩ تدشين الموقع الخاص بالمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان. ويحتوي هذا الموقع على معلومات عن حقوق الإنسان في مملكة البحرين في مختلف المجالات سواء المرأة والطفل والعمالة أو غيرها. كما يحتوي الموقع على استبيانات خاصة



نزار البحرانة

بحقوق الإنسان بالإضافة إلى منتدى للمشاركة بالآراء والمناقشات. وتتطلع اللجنة المشرفة الى استقبال آراء المواطنين والمقيمين واقتراحاتهم بما يخدم تعزيز وحماية حقوق الإنسان. هذا وقد تم إعداد الموقع بالتعاون مع جميع الجهات ذات المصلحة من جهات حكومية وجهات ممثلة عن المجتمع المدني، ويأتي تدشينه ضمن إطار عمل اللجنة لتنفيذ تعهداتها الطوعية والتزاماتها وتوصيات المراجعة الدورية الشاملة.

برنامج للتأهيل السياسي برعاية (معهد التنمية السياسية)



إبراهيم الرميحي

أطلق معهد البحرين للتنمية السياسية مؤخراً برنامج التأهيل السياسي الذي يهدف إلى رفع مستوى المشاركين في مجال العمل السياسي والديمقراطية والحرية، وذلك بمشاركة أكثر من ٤٥ شخصاً من المهتمين بالشأن السياسي المحلي ومن مختلف قطاعات المجتمع المدني والجمعيات السياسية ومؤسسات الدولة. وقال المدير التنفيذي للمعهد إبراهيم

ماجد الرميحي ان البرنامج يسعى إلى تعريف المشاركين بأدوات العمل السياسي، وتدريبهم على الخوض في مجال العمل العام، كما يهدف البرنامج إلى تأهيل كوادر وطنية قادرة على حمل مسيرة العمل الديمقراطي.

إفتتاح مهرجان أفلام حقوق الإنسان

افتتحت في ٣٠/٤/٢٠٠٩ الدورة الثانية من مهرجان البحرين الدولي لأفلام حقوق الإنسان برعاية الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وبحضور

رئيسة الشبكة العالمية لأفلام حقوق الإنسان، والتي ستعلن رسمياً انضمام البحرين للشبكة. وسيشارك في المهرجان عشرون مخرجاً وممثلاً سينمائياً عالمياً، وذلك للترويج لثقافة حقوق الإنسان عبر استنطاق المضامين الحقوقية من الصورة البصرية. وقال مدير المهرجان إن بعض منظمات المجتمع المدني لاتزال تعتمد الآليات التقليدية لنشر الثقافة الحقوقية، ولكن في السنوات الأخيرة لجأ بعضها إلى السينما والوسائط البصرية للترويج لثقافة حقوق الإنسان؛ لتأكيد الدور الريادي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في خلق قنوات التواصل الحضاري.

وزير الداخلية: زمن التعذيب انتهى..

ولسنا شرطة استعهارية

قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن واجب وزارة الداخلية هو حماية المجتمع وليس قمعه، وأضاف: (إننا شرطة بحرينية وطنية، ولسنا شرطة استعمارية)، مشيراً إلى أن (التعذيب وقته انتهى، ولا مكان له عندنا اليوم). وأكد الوزير على رفض تعذيب أي إنسان (لأن من مسؤوليتنا حماية الجميع)، كما رفض الاستخدام المفرط للقوة أو العقاب الجماعي.

وجاءت هذه التعليقات على هامش لقاء الوزير بعبده الله الدرازي، أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في ٨/٢/٢٠٠٩.

وأضاف الوزير: (إننا نمثل جميعاً جيل المشروع الإصلاحى للملك، حيث ولد مشروع جلالته ونحن في مراكز المسؤولية، وكان من أهم أولويات هذا المشروع: احتضان الإنسان، والاهتمام بحقوقه، وحفظ كرامته وحرية، فالآن نحن أقوى من السابق بسبب وضوح الرؤية). واستطرد: (إننا اجتهدنا في تطوير مسؤوليتنا تجاه حقوق الإنسان، حيث اهتمنا بوضع سياسة تقوم بشكل مباشر على ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان لدى رجال الأمن من خلال الالتزام بضمانات حماية حقوق الإنسان وحياته التي وردت في الدستور والقوانين المعنية).

وقدّر الوزير جهود الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ووعده بمزيد من التعاون مع الجمعيات الحقوقية الأخرى (فهناك مساحة كبيرة للتعاون فيما بيننا حيث من الضروري معرفة رؤيتكم ومشاركتكم في هذا الأمر) حسب قوله. وأوضح الوزير بأن وزارته تلقت



(١٥٦) قضية في الفترة من ١/٧/٢٠٠٧ - ١٥/٣/٢٠٠٩ وأنها بتت في (١٣٧) قضية ولا زالت (١٩) قضية قيد التحقيق. وأشار إلى أنه تمت إحالة (١٢) قضية إلى المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى إحالة (٥) قضايا إلى الرؤساء المسؤولين لاتخاذ ما يلزم حيالها. وأشار الوزير الى أنه تم إنشاء لجنة مختصة بمسائل حقوق الإنسان برئاسة وكيل وزارة الداخلية، وأنها نظرت في ٥٦ قضية، تم البت في (٥٢) منها، حيث أحييت (٢٤) قضية إلى المحاكم العسكرية، مشيراً إلى أن مجموع المتهمين في هذه القضايا بلغ (٧١) متهماً تمت إدانة (٣٥) منهم.

من جانبه أكد الأمين العام للجمعية عبدالله الدرازي أن الجمعية بوصفها نتاج المشروع الإصلاحى للملك تنشئ مصلحة البلد، مثنياً للوزير هذه المقابلة التي تم من خلالها استيضاح بعض القضايا الحقوقية، ومقدراً ما تبذله وزارة الداخلية من جهد لأجل حفظ الأمن والاستقرار بالمملكة، مشيراً إلى أن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لا تقبل أن يتعرض أي إنسان للضرر بمن فيهم رجال الأمن.

دفعه للإصلاحات.. ضمانة الأمن وتعزيز الثقة

يكفل الحد الأقصى الممكن من الحريات، وكذلك عبر إفراح الطريق للمزيد من منظمات المجتمع المدني بالبروز والنشاط.

- تفعيل عمل البرلمان، إذ لا يمكن له أن يكون مرجعية حقيقية، وإن كان منتخبا، إن لم يحقق منجزات للمواطنين. وللحق فإن أداء أعضاء البرلمان لم يكن مقنعا أبداً في الفترة الماضية، وقد انساق بعض اعضائه في مهارات أضعفت مكانته، وزادت من الشقاق، وانعكس الأمر على الوضع الأمني بالسوء. والبرلمان لكي يقوم بدوره الحقيقي، فإنه يحتاج إلى تعديل اللوائح والقوانين المعطلة أو المثبطة التي تمنعه من تطوير ذاته، في حين يصعب تحقيق تلك التعديلات وزيادة مساحة المسؤولية الملقاة عليه بدون توافق مع السلطة التنفيذية، وبدون حدود معقولة من الثقة.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يتفق عليه الإعلاميون أنفسهم، يجنب وسائل الإعلام كافة من التحول إلى أداة في التوتير الاجتماعي الطائفي والسياسي، ويتعاطى مع القضايا والمخالفات - من أية جهة تصدر - بعقلية التسديد لا التشهير.

- ولكي تتم الثقة، هناك دائماً حاجة ماسة، إلى توافر النوايا الحسنة بين مختلف الأطراف الحكومية والأهلية، والتوقف عن التهويل والمبالغة، وتصيد الأخطاء، فليس كل خطأ يقف وراءه (مخطط حكومي) أو (مخطط إرهابي). كما أن هناك حاجة ماسة أحياناً إلى (التغاضي) عن بعض المخالفات أو الأخطاء الصغيرة غير المقصودة والتي تقع فيها الحكومة أو الجمعيات السياسية وغيرها، طالما أن الجميع لم يبلغ مرحلة النضج والكمال، وطالما أن البلاد لا تزال ضمن مرحلة انتقالية محفوفة بالتجربة والخطأ.

جاء انتصاراً للوطن والمواطنين وخطوة حاسمة لإبعاد التوتر بأقل الأثمان، ومن أجل إعادة اللحمة بين جميع أطراف المجتمع.

ليست هذه هي المشكلة، والعفو إنما جاء لمنح كل الأطراف وفي مقدمتهم المواطنين العاديين فرصة استعادة الثقة والأمل بتواصل العملية السياسية وتعاون أطرافها في تطوير البلاد وتشريعاتها وتعزيز حقوق مواطنيها.

وإذا كانت أزمة الثقة بدأت تتقلص وتأخذ حجمها الطبيعي، فإن هناك تساؤلات حول المستقبل، وضمانات استمرار الهدوء وتعزيز الثقة، وآليات حل المشاكل التي قد تنشأ. الملك من جانبه، في رسالة توجيهية، وضع محددات أساسية، وهو تقوية الجهاز التشريعي كقناة تواصل بين الجمهور والحكومة، وكطريق لتحصيل المواطنين حقوقهم. أما الشيخ علي سلمان، فأشار إلى مسألتين هامتين لطالما كانت الحكومة تطالب بهما: الأول - الدعوة مكرراً إلى ممارسة حرية التعبير وبينها الإحتجاجات السلمية (وفق القانون). والثاني - استعداد جمعية الوفاق للنزول إلى الشارع لإيقاف دعاة التخريب والشغب، ورفع الغطاء عنهم وعن أفعالهم.

لكي تبنى الثقة وتتعزيز، فإن هناك حاجة ماسة إلى دفعة جديدة لعملية الإصلاحات إضافة إلى مسائل أخرى من بينها:

- الإلتزام بالقانون المنظم لحياة المواطنين ولممارساتهم السياسية، فغياب المرجعية القانونية وعدم احترامها لا يبقى مجالاً للثقة. وأيضاً لا بد من التأكيد على حيادية القضاء وعدم خرق حقوق المواطنين.
- رفع سقف حريات التعبير، وتوسعة فضاء الحرية، رغم وجود قدر كبير متوافر منها، وذلك عبر إلغاء القوانين المعيقة، والإسراع في إقرار قانون

معضلة الثقة بين الحكومة والمعارضة مسألة موروثية من عهد ما قبل الإصلاحات. وتعزيز الثقة أو تنميتها يحتاج إلى زمن، وإلى محفزات، وإلى وقائع تدعمها على الأرض.

في عهد الإصلاحات، تقابلت الوجوه السياسية التي تصارعت في الماضي في وضع جديد منفتح وحر منذ عام ٢٠٠١، ولكن بقيت مع عدد منهم هواجسهم ومخاوفهم تجاه (الأخر).

ويبدو أن المناخ الإصلاحية لم يستثمر بشكل صحيح لردم الهوة المتوقعة بين الطرفين والتي تواجهها كل الديمقراطيات الناشئة، وكان يفترض في الإصلاحات أن تسكب الماء البارد على الهواجس والمخاوف (غير المشروعة) لدى الطرفين، لا أن تلغيها، وإنما تقلصها يوماً بعد آخر إلى أن يتم (التطبيع) بشكل حقيقي، والإنتقال السلس بالبلاد إلى مرحلة أخرى.

الطرفان محققان في مخاوفهما، وكلاهما مارسا في نفس الوقت أخطاءً ساهمت في التباعد، وطغيان الوسواس، حتى بلغت الذروة في الأشهر الأخيرة، مع تصاعد حملات العنف والشغب.

الآن، وبعد العفو الملكي، ومشاركة جمعية الوفاق الفاعلة مدعومة بقيادات دينية عليا، وشخصيات اجتماعية وسياسية، في تهدئة الساحة، يمكن القول بأنه تم تجسير الهوة بشكل جيد، أو على الأقل بديء بعملية التجسير وفق معطيات صحيحة.

لم يكن العفو، كما قال الشيخ علي سلمان، رئيس جمعية الوفاق، نابعاً من ضعف الحكومة، ونزید في القول بأنه لم يكن نابعاً من ضعف أدلتها ضد بعض من المعتقلين على خلفية أحداث أمنية، على الأقل، فهناك عنف وشغب وقتلى، وهناك أدلة ملموسة متوفرة لعموم المواطنين تبين أن هناك رابطاً واضحاً بين (بعض) المعتقلين وما جرى. العفو

البحرين: الهوية الوطنية والإصلاح السياسي

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

الملائم لبناء الهوية الوطنية وتعزيز قواعدها، وهذا - حسبنا نعتقد - هو الذي يجري في البحرين الآن، وإن كان بصورة غير متسارعة.

تبقى قضية ذات حساسية وأهمية في أن معاً. وهي أن التمييز بكافة أشكاله لا يمكن أن يستمر في دولة ترفع لواء الإصلاح، ولا أن يستقي دعماً من ثقافة وطنية أخذة في التطور، ولا ضمن دولة يراد لها أن تكون حامية للقانون. نعتقد بأن التمييز هو الآفة الأساس للهوية الوطنية، وهو النقيض لكل ما هو وطني. ولكننا نعتقد أيضاً، بأن الثقافة المشجعة لمواصلة التمييز في دولة ترفع راية الإصلاح لا يمكنها أن تستمر، وإن أي إضعاف لثقافة التمييز الديني والطائفي والقبلي والجهوي وغيرها، يعني وبلا شك إضافة لبنة لبناء الهوية وترسيخها، بحيث تصبح البحرين مسورة ضد كل الإختراقات الخارجية التي تتمظهر طائفيًا وقبليًا وغيرها.

الإصلاح السياسي يجب أن يتواصل وبوتائر متسارعة حتى يمكن إزالة كل المخاطر والمعوقات التي تكتنف تطوير الهوية الوطنية وتعزيزها. ويفترض أن تكون للدولة مشاريع وبرامج إضافية تلحظ فيها تلك المعوقات والمخاطر، وتعمل على إزاحتها وتطويق آثارها على النسيج الاجتماعي.

المستويين السابقين. فهي كيان مؤسس تاريخياً، وجغرافيتها واضحة غير متنازع عليها باعتبارها جزيرة واضحة المعالم والحدود، وباعتبار التشابك الاجتماعي والتسامح بين القاطنين والتي هي سمة عامة، وأيضاً لاعتبارات سياسية أخرى، يأتي في مقدمها الإجماع على استقلال البلاد وعلى قيادة سياسية مُنحت الشرعية في استفتاء عام أُجري عام ١٩٧٠م، ومثله استفتاء آخر بعد ثلاثين عاماً تقريباً والذي تضمنه (ميثاق العمل الوطني) عام ٢٠٠١م. لا توجد في البحرين مشكلات لغوية معيقة لبناء الهوية، ولا انشقاقات اجتماعية حادة، لا مذهبية ولا عنصرية، ولا حتى دينية، وبالتالي تتوفر كل المواد الخام لصناعة ثقافة وطنية وهوية وطنية قوية وصلبة.

الهوية الوطنية في البحرين ليست قوية بما يكفي اليوم. ونستدرك لنقول بأن الهوية الوطنية نالت دفعة قوية جداً بسبب الإصلاحات السياسية التي دُشنت قبل نحو ثمان سنوات. ذلك أنه لا يمكن تصور بناء هوية وطنية بحرينية في ظل القمع، فالقمع لا يصنع أوطاناً، ولا يصنع هويات وطنية إلا أن تكون مشوهة تسقط في أي اختبار يواجهها، كما لاحظنا ذلك في العراق أثناء الاحتلال الأميركي له.

لا شك أن الهوية الوطنية لصيقة بالموضوع السياسي، والإصلاح السياسي الذي بدأت به البحرين أفسح المجال لشتى أنواع الحريات في التعبير الديني والسياسي والثقافي، وعبد طريقاً صحيحاً ومستقيماً لصناعة هوية قوية، من خلال المؤسسات التشريعية المنتخبة، كما أفسح المجال لنمو ثقافة وطنية رغم طغيان ثقافة الطائفة والمذهب في دول مجاورة، والتي رغم تأثيرها لم تستطع أن تقمع نمو الثقافة الوطنية كقاعدة انطلاق للحراك السياسي وغيره.

الإصلاح السياسي يأتي بالمساواة والعدالة والاستقرار، أي أنه يوفر المناخ

لا تعاني البحرين أزمة هوية حادة، فأكثرية الشعب ينتمون الى دين واحد، والى لغة واحدة، والى محيط سياسي مسيحي بهوية تاريخية (أقصد البحرين جغرافياً). لكن البحرين كما بعض الدول الأخرى، تواجه ثلاثة مستويات من التحدي فيما يتعلق بالهوية:

- المستوى الأول ويتمثل بحجم العمالة غير العربية خاصة - حيث تشير الإحصاءات الى أن عدد الأجانب يساوي تقريباً عدد المواطنين (المجموع مليون نسمة). هناك من يتحدث عن تأثيرات على الهوية (العربية) للبحرين، مقابل هويات وافدة، خاصة من شبه القارة الهندية التي تمثل أكثرية العمالة الوافدة. وفي هذا الإطار، فإن البحرين تعتبر أقل من غيرها من الدول الخليجية الأخرى - عدا السعودية التي تمثل العمالة الوافدة فيها نحو ثلث السكان (٨ ملايين وافد مقابل ١٥ مليون مواطن). هذا التحدي هو تحدٍ معتدل، ولم يظهر حتى الآن وجود تأثيرات خطيرة على الهوية العربية للبحرين رغم أن هناك بعض الباحثين العرب من يهول من الأمر ومن نتائجه التي يزعم أنها خطيرة للغاية.

- المستوى الثاني، ويتمثل بالتنوع المذهبي والعرقي في المملكة. فمع أن الدين الإسلامي عنصر جامع يسمو فوق العصبية المذهبية والعرقية، فإن الواقع البحريني يتأثر بلا شك بالتوترات المذهبية، التي يعتبر الكثير منها مستورد من الخارج، أي متأثر بالظروف السياسية الخارجية، وخاصة بسبب التغييرات السياسية التي عصفت بالعراق ولبنان. وقد أثبتت الأحداث أن البحرين ليست محصنة من تأثير النزعات المذهبية التي ترتفع وتنخفض لأسباب سياسية محلية وخارجية، وتلقي بظلالها على العلاقات بين الأفراد والجماعات في مملكة البحرين.

- المستوى الثالث، ويتعلق ببناء هوية وطنية محلية، حيث تمتلك البحرين كل شروط بناء الهوية الوطنية الخاصة القوية، التي يمكن لها أن تبعد المخاطر الآتية من

تحليل ونقد:

التغطية الإعلامية الأجنبية للعنف في البحرين

كما لم تكن مفيدة لدعاة حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين البحرينيين. هذه صورة نمطية قد تكون صحيحة عن الحكم في عدد من البلدان في الشرق الأوسط عامة، ولكنها أبعد ما تكون عن البحرين، وهذا ما يقوله كل منصف ومراقب. البحرين ليس فيها سجين سياسي واحد، ولا سجين رأي، والبحرين بحجمها الصغير تعيش مناخاً اعلامياً حراً وانتخابات تشريعية حرة، وبها المئات من منظمات المجتمع المدني. ولو



قبلنا بهذه الصورة السوداوية التي ظهرت في بعض التغطيات الإعلامية، فإن ذلك يعني أننا نقبل بما تحمله في طياتها من دعوة راديكالية يائسة للتغيير. نعم، لم تتحول البحرين الى واحة للديمقراطية بعد، ولكنها قطعت شوطاً معقولاً في احترام حقوق مواطنيها وقاطنيها منذ بداية عهد الإصلاحات عام ١٩٩٩، ولازال الناشطون السياسيون والحقوقيون يطالبون بالمزيد.

• التغطية الإعلامية لأحداث العنف لم تكن متوازنة، فهي في أكثرها قد تبنت وجهة نظر التشدد ومن يقف وراءه. لم يكن رأي الحكومة، والأهم رأي منظمات المجتمع

لا للقانون ولا للحكومة ومؤسساتها. هذا يعني، أن ما حدث من عنف وشغب إنما كان عنفاً سياسياً، ولم يكن (صراعاً طائفيًا) وكان ذلك العنف من أجل تحقيق غايات سياسية بطرق لا يقرها القانون.

• التغطية الإعلامية صوّرت أن الأقلية التي تصدّرت الأحداث وكأنها تمثل أكثرية الشعب، وهو زعم لا زال يتردد من تلك الجهات المتصدّرة بأن مطالبها تمثل مطالب أكثرية الشعب. وهنا أيضاً وقعت وسائل الإعلام في خطأ آخر، إذ أن هناك شبه اتفاق على بعض المطالب، ولكن هناك اختلاف حول طريقة تحقيقها، بالوسائل المشروعة والسلمية. وهذا ما تقول به الأكثرية - أو عبر العنف والشغب، وهو ما كانت تقوم به الأقلية. ثم إن هناك مطالب بقيت محصورة في فئة التشدد وحدها، ومثال ذلك أن أحداً غيرها لم يطرح مسألة تغيير العائلة الحاكمة وإسقاطها، وعدم احترام الأسس التي قام عليها بنيان الدولة والمطالبة بإعادة النظر فيها.

• ما حدث من عنف وشغب تم ربطه بتحريض أو تسهيل خارجي من قبل بعض الدول (إيران، سوريا، بريطانيا). إن وجود أطراف خارجية يهملها توتير الوضع الداخلي لا يجب أن يتضخم الى حدّ التغاضي عن القضايا المحليّة التي تساهم في ظاهرة العنف والشغب غير المبررة وغير المقبولة مهما كانت الأسباب.

• في تغطية أحداث العنف، كان هناك من صوّر ما يجري، وكأنه صراع بين (دعاة حقوق الإنسان) وبين الحكومة (السلطوية) التي لا تراعي حقوق الإنسان، وتنتهك المواثيق الدولية؛ وكان البحرين لا يوجد بها حتى هامش ضئيل للتسامح وللحريات العامة، بل قمع شديد لكل المعارضين. هذه الصورة، كانت تظهر بين الفينة والأخرى في بعض التقارير، وهي أيضاً لم تكن صحيحة ومنصفة،

استدعت أحداث العنف والشغب في البحرين - في أشهرها الأخيرة خاصة - شهية الإعلام الأجنبي لتغطيتها من داخل البحرين وخارجها بدون معوقات، خاصة مع تواجد مراسلين أجانب ومكاتب صحافية عديدة تعمل في العاصمة المنامة.

الحدث الساخن يجذب الإنتباه ويستقطب الإعلام كما هو معروف. ولذا، تداعت وكالات أنباء وصحف ومحطات تلفزة للقيام بمهمتها، فكانت التغطية - حسب رأي بعض الإعلاميين - أكبر مما تستحق.

ليس هذا هو موضوع الجدل، وإنما طبيعة التغطية الإعلامية نفسها، والتي وردت من مؤسسات إعلامية وصحافية شهيرة مثل رويترز، نيويورك تايمز، فاينانشيال تايمز، بي بي سي، الإيكونوميست، وغيرها. ما خلصت إليه تلك التغطية - في إطارها العام - تضمنت الكثير من المبالغات والأخطاء كما تضمنت قدرًا من التأثير السلبي على الوضع المحلي الذي كان ساخن فعلاً. الآن، وبعد أن هدأت الأوضاع بقدر كبير، يمكن مناقشة وتحليل تلك التغطية الإعلامية وما خلصت إليه في النقاط التالية:

في تحليل الحدث:

• ركّزت التغطية الإعلامية على أن ما يجري هو (صراع طائفي) بين الأكثرية الشيعية والأقلية السنية تارة، وبين العائلة المالكة والشيعية تارة أخرى، أو بين طيف من الشيعية وفريق من السنة (السلفيين) تارة ثالثة. ولا يخفى أن هذا التحليل بعيد عن الحقيقة، فمن كانوا يقومون بالشغب لا يعدون أقلية، وإن كان صوتها مرتفعاً جداً الى حد الصخب. وكانت تلك الأقلية تمارس نشاطها تحت يافطة (مطالب شيعية). وحتى إذا كانت تلك المطالب مشروعة، فإن طريقة التعبير عنها لم تكن موجهة للسنة، وإنما موجهة للدولة بكل أركانها، ذلك أن القائمين على العنف في الشارع لم يقيموا اعتباراً

ديكتاتورية تستحق الإدانة، دون أن تلتفت الى حقيقة أن هناك تفاوت كبير بين دول الشرق الأوسط في عمق استبدادها، وطبيعة حكمها، خاصة وأن هناك أكثر من دولة تتحول باتجاه الديمقراطية.

- لقد جرى ربط الأحداث السياسية والعنفية في البحرين بمنظومة تحليل أشمل

Friday May 1 2009
All Times are London time

SEARCH > Go QUOTES >

FT.COM Middle East
FINANCIAL TIMES FT Home World Middle East & North Africa

Front page
World
Global Economy
US & Canada
Europe
UK
Asia-Pacific
Middle East
Economy
Finance
Politics & Society
Iran
Iraq
Arab-Israeli conflict
Africa
Americas
Columnists
Week Ahead
Week in review
Companies
Markets
Markets Data
Managed funds
Lex
Comment
Video & Audio
Business Life
Business Education
Personal Finance
Weekend
Wealth
In depth
Special Reports
Jobs & classified
Services & tools

A kingdom that burns by night
By Digby Lidstone
Published: April 8 2009 16:39 | Last updated: April 8 2009 16:39

By night in Bahrain's poorer, largely Shia districts, young men are gathering ag to chant slogans and burn tyres before battling with government security forces.

"How many farragos must you fabricate – the victims are our sons," reads one graffiti hurriedly sprayed on a wall. "Damn the agents. Don't erase this," reads another. Come dawn, municipal workers arrive to whitewash over the anti-government messages and tidy away the barricades.

Tear gas, rubber bullets, stun grenades and even live ammunition have been used to quell disturbances in the past fortnight, and the violence has escalated on both sides. A 58-year-old Pakistani worker, Shaikh Mohammed Riyadh, died last month after his truck was frebombed as he drove through the Shia village of Maameer.

Strikes and anti-government protests have grown in frequency in the past year, fuelled by rising unemployment and claims by the island's Shia population of discrimination. The latest flare-up began in February as 21 men appeared in court on charges of inciting violence and plotting to overthrow the state. The defendant included Hassan Mushaima, a prominent opposition leader, and Mohammed al-Mogdad, a Shia cleric.

An unofficial policy of staffing the security services with Sunni personnel has stoked resentment among majority Shias. For their part, the ruling al-Khalifa firm and their Sunni supporters accuse the government of Iran of fomenting unrest.

ALPHAVILLE
insight market insight

Add FT.com
RSS Feeds

إقليمياً ودولياً، بحيث أخرج الحدث من طابعه المحلي، الى الصراع الإقليمي، وحتى الدولي، الأمر الذي أعطاه حجماً أكبر بكثير مما يفترض أن يكون. هناك دول استثمرت الحدث وغطته في وسائل إعلامها من زاوية طائفية، وكأنه صراع وهابي شيعي، يأتي ضمن نطاق صراع النفوذ بين الدول الكبيرة في الشرق الأوسط. وهناك إعلام غربي وسع الأمر فربط بين ما يجري في البحرين بإيران ونفخ فيه، وبهذا اعتبر الأمر صراعاً بين إيران والولايات المتحدة الأميركية في الخليج. الإعلام الإيراني من جانبه غطى الحدث من زاويته وأخرجه من محيطه المحلي الى صراع أكبر في الدائرة الإقليمية والدولية. وهكذا توفرت للحدث ميزة فريدة من حيث الإهتمام والتغطية من مختلف الخصوم والمتنافسين في المنطقة، ولكن على حساب الحقيقة.

الوسائل، وكانوا يجيدون لعبة الإعلام والتواصل مع القائمين عليه بشكل أفضل من المسؤولين الحكوميين، الذين كانوا يفقدون الى الخطاب المتجدد، والرؤية الواضحة، والرد السريع.

- ثم إن الجناح السياسي المعتدل في المعارضة، والذي يمثل الأكثرية الشعبية،

كما أكدت ذلك الانتخابات، ارتسأى عدم التصدي الإعلامي، وربما كان قد قرر الإبتعاد عن الإعلام وعدم اعطاء رأيه بشكل متواصل. كان هذا الجناح مشغولاً بالعمل السياسي الداخلي، وكانت كوادره قد غابت عن مجرى الأحداث طيلة أشهر عديدة، إلى أن تصدّت ثانية وأعدت الأمور الى ما كان يجب أن تعود إليه، وأنجزت بالتعاون مع الحكومة العفو الملكي الأخير، وإطلاق سراح الموقوفين، وأعدت الهدوء الى الساحة، وإن كان من المتوقع أن تعاود قوى التشدد ممارسة هوايتها في أعمال الشغب مرة أخرى.

- كان وجود نشطاء يحملون يافطة حقوق الإنسان

ويدعمون مشاريع سياسية ذات صبغة عنفية عامل إرباك وتضليل لمنظمات حقوق الإنسان الدولية ولوسائل الأعلام الأجنبية. وهذا ما دفع بها الى إصدار بيانات غير دقيقة أو تصوير الأمور على أنها صراع بين دعاة حقوق الإنسان مع حكومة قمعية تسلطية. دعاة حقوق الإنسان هؤلاء ليسوا في واقعهم إلا حزباً سياسياً) بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ومراقبة عملهم وتحالفاتهم وخطابهم يكشف عن هذه الحقيقة.

- وسائل الإعلام الأجنبية كان لديها تصور نمطي لطبيعة الحكم في الشرق الأوسط. فهي في المجمل ترى صورتين واضحتين: دول ديكتاتورية وهذا يشمل كل البلدان العربية، ودولة ديمقراطية واحدة هي اسرائيل. هذه الصورة النمطية جعلتها تستسهل تحليل الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط. فداًئماً هناك حكومات

المدني وخاصة الجمعيات السياسية (الأحزاب) ذات التأثير الفاعل في الساحة، لم يكن رأيها إلا مغيباً، في بعض الأحيان بشكل تام، وفي أحيان أخرى يُمنح الرأي المخالف مساحة صغيرة في التعبير. وهذا قدّم للقارئ صورة مختلة للأحداث، وكان البحرين بمجملها لا يوجد بها سوى لاعب سياسي واحد رغم التعدد الكبير الذي نعرفه. إن رأي القوى المتشددة في أساسه غير متوازن، وبياناتها لا تتحدث عن جميع جوانب المشهد السياسي، وكان يهملها تقديم صورتها على أنها الحقيقة وحدها، فيما تمّ تجاهل مسائل العنف والشغب والتخريب، وكأنها بلا محرّض وبلا دوافع. بل أن قوى التشدد سعت لاقتناع الرأي العام المحلي والدولي بأن ما يجري من عنف مجرد (تعبير عن الرأي) وأن من يتحمل مسؤولية العنف هو (الحكومة) وحدها! هذه صورة مشوهة عن الأحداث.

النسب:

لماذا كانت التغطية الإعلامية الأجنبية للأحداث في البحرين غير موفّقة وجانبت الحياد والموضوعية بقدر لا بأس به، فساهمت في توتير الساحة المحلية، وشجّعت القوى المتشددة على المضي في طريقها؟

- الأسباب متعددة، والمسؤولية عن ذلك تتحملها وسائل الإعلام نفسها المعنية بتلك التغطيات، مروراً بالحكومة البحرينية، والجمعيات السياسية البحرينية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية.
- بالنسبة للحكومة، فقد كان أداؤها الإعلامي ضعيفاً الى حد الغياب. هذا لا يعني أن رأي الحكومة (صحيح) دائماً، ولكن حضوره في وسائل الإعلام كان يمكن أن يحدث بعض التوازن في تلك التغطية التي نتحدث عنها. مسؤولو الإعلام الرسمي كما المسؤولين الآخرين لم يتواصلوا مع المراسلين الأجانب المقيمين في البحرين، ولم يطرحوا وجهات نظرهم بما يكفي، فضلاً عن أن يتواصلوا مع المؤسسات الإعلامية الكبرى في العالم. وفي المقابل كان حضور القوى المتشددة واضحاً في تلك



شوشان خاشيان:

منظمتنا حلقة الوصل الرئيسية مع لجنة حقوق الطفل

منظمة (فريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل) هي منظمة دولية غير حكومية مهتمة بشؤون الطفل وتعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المستقلة، أو المتحالفة، لتعزيز تلك الحقوق والإلتزام بها. ويشمل ميدان عملها جميع الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل

أو بروتوكولاتها الاختيارية. وتقدم المنظمة الدعم للمنظمات غير الحكومية بشكل فردي أو تلك المتحالفة والمنضوية تحت شبكة واحدة، في أكثر من ١٦٠ دولة، سواء كانت المساعدة في إصدار تقارير تتعلق باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، أو في مجال تطوير الخبرات القيادية في مجال عمل لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة ومراقبة تطبيق المعاهدة.

التقت نشرة (المرصد البحريني) بالسيدة شوشان خاشيان، المسؤولة في المنظمة في مكتبها بجنيف، فكان هذا اللقاء.

كيف تشرحين آلية عمل لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، ودورها في صيانة حقوق الطفل؟

نحن نرى ابتداءً أنه يجب على جميع الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل، أن تقدم تقارير دورية إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، تتعلق بمدى التزامها بالاتفاقية، بحيث يكون تقريرها الأول بعد مضي سنتين من توقيع الدولة عليها، ومن ثم يقدم التقرير كل خمس سنوات. من جهة ثانية، هناك لجنة تتكون من ثمانية عشر خبيراً مستقلاً (٤ منهم من منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا) يلتقون في جنيف للنظر في التقارير الواردة، وإبداء ملاحظاتهم حول التطورات التي حدثت في تلك الدول فيما يتعلق بحقوق الطفل، ثم يأتي تقديم

على الأسئلة المطروحة عليها خلال الجلسة العامة كاملة النصاب. وفي نهاية الحوار تقوم اللجنة بتحضير الملاحظات الختامية التي تعكس القضايا وبواعث القلق الأساسية. ومن ثم يكون على الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة - التشريعية منها والإدارية والسياسية - لتطبيق تلك التوصيات. ويعتبر دور المنظمات غير الحكومية بالغ الأهمية في مسألتي كسب تأييد وتشجيع حكوماتها كي تلتزم بتوصيات لجنة حقوق الطفل، وبالذات في الأمور التي تحتاج إلى متابعة محددة على المستوى الوطني.

ما علاقة (فريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل) بعمل لجنة حقوق الطفل وبتطبيقات الاتفاقية الدولية بهذا الشأن؟

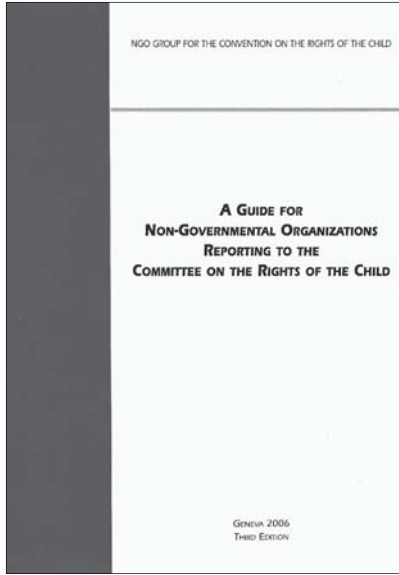
في عام ١٩٨٣ قامت عشرون منظمة غير حكومية بتشكيل مجموعة خاصة بصياغة اتفاقية حقوق الطفل لضمان إصدار معاهدة شاملة، وقد نتج عن ذلك صدور أول معاهدة دولية لحقوق الإنسان تخص الأطفال والتي تسمى باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وعلى مدى سنوات عديدة، أصبحنا نحن حلقة الوصل الرئيسية بين المنظمات غير الحكومية

التوصيات على شكل (ملاحظات ختامية). ومن أجل الحصول على رؤية شاملة حول حقوق الطفل في دولة ما، تسعى اللجنة للحصول على معلومات مكتوبة من مصادر أخرى مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية المشكّلة من قبل الدول، إضافة إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية/ المحلية. وإن أية معلومات تكميلية تتم مراجعتها قبل جلسة عمل خبراء لجنة حقوق الطفل.

كما تقوم اللجنة بدعوة ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية وبعض أجهزة الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والتي وفرت معلومات للجنة لتقديم آرائها في تلك الجلسة للإستماع إليها، وبعد ذلك تقوم اللجنة بتحضير قائمة معلومات يتم تسليمها للحكومة المعنية، حيث ينتظر منها الرد والتعليق

في عملية إعداد التقارير البديلة، وتستطيع هذه المنظمات أن تشارك على الصعيد الدولي، بما يمكنها من التأثير في الأجندة الوطنية لتعزيز حقوق الطفل. وإنه لمهم جدا بالنسبة للجنة حقوق الطفل أن تحصل على معلومات مكملة لتقارير الدول الأعضاء حول أوضاع الأطفال، والمساعدة في تقديم توصيات من أجل تحسين أوضاعهم. ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها تكون ثمينة جدا في مشروع التوصيات الذي سوف يقدم للحكومات المعنية.

ونود أن نلفت الإنتباه الى أنه سيتم التعامل مع المعلومات بسرية وستكون متاحة فقط لخبراء اللجنة. وستكون الفرصة سانحة للمنظمات غير الحكومية



للاجتماع بلجنة الخبراء أثناء الجلسة التحضيرية لإجتماع الفريق العامل لمناقشة القضايا الرئيسية معهم بشكل مباشر وبالتالي التأثير على الأسئلة التي ستوجه إلى حكومتهم.

كما ونود أن ننتهز هذه الفرصة لدعوة المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط للمشاركة في المناقشات الدولية بشأن حقوق الطفل عبر نظام الامم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن نتطلع إلى تلقي طلبات الحصول على المعلومات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

والعراق وإيران عن طريق دعمنا لمبادراتهم في إعداد التقارير وبناء تحالفات وطنية لتلك المنظمات.

من جانبنا، نحن نعرض على تلك المنظمات خبراتنا في موضوع إعداد التقارير، وإنشاء التحالفات، ومتابعة توصيات اللجنة الختامية، إما على شكل تدريب، أو عبر الاتصالات المختلفة، كما أننا نقوم بتقديم المساعدات المادية لتلك المنظمات كي تستطيع المشاركة في جلسة العمل التحضيرية في جنيف لشرح وجهات نظرها فيما يتعلق بحقوق الطفل. اضافة الى ذلك، فنحن نقدم أدوات عملية ودليلاً وكراسات تحتوي على أهم الحقائق بخصوص حقوق الأطفال.

هل جهود المنظمات المحلية المهمة بحقوق الطفل في الشرق الأوسط مرضية حتى الآن؟

ما أود قوله هو أن لجنة حقوق الطفل الدولية ستقوم في الفترة القريبة القادمة بالنظر في أوضاع الطفل في عدد من الدول، من بينها: قطر ومصر والبحرين والجمهورية العربية السورية. ونحن نود دعوة المنظمات غير الحكومية والتحالفات الوطنية في الشرق الأوسط للمساهمة في عملية إعداد تقارير بلدانها وتزويد منظمنا بالمعلومات في المجالات الرئيسية محل الاهتمام، كما ندعوها الى المشاركة البناءة في الحوار مع اللجنة، لأن ذلك سيكون مكملاً للجهود التي تقوم بها حكوماتهم في اتجاه تعزيز وحماية المصلحة الفضلى للأطفال. ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بنا عن طريق البريد الالكتروني @khachyan@childrightsnet.org أو بواسطة الهاتف (+٤١٢٢٧٤٠٤٧٣٠) أو زيارة موقعنا على الرابط التالي: www.childrightsnet.org ما نطلبه من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط تحديداً هو تزويدنا بالمعلومات فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك في أوطانهم، والمشاركة

A Global Voice for Child Rights



سواء الدولية منها والوطنية من جهة وبين لجنة حقوق الطفل من جهة أخرى، وقد تم ذلك في أكثر الأحيان عبر دعمنا لتلك المنظمات في عمليتي إعداد التقارير ومتابعتها، وكذلك العمل على جعل صوتها مؤثراً في تطوير حقوق الطفل على الصعيدين العالمي والوطني، بالإضافة إلى مساعدة تلك المنظمات في تقديم آرائها بشكل فعال إلى اللجنة، كما نضمن لها المشاركة في أيام المناقشات والتعليقات العامة وأثناء انتخابات أعضاء اللجنة وورش العمل الإقليمية.

الى أي حد يمكن القول بأن عمل منظمكم كان مفيداً لمنظمات المجتمع المدني في ميدان حقوق الطفل؟

تقوم المنظمة بتقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية طوال فترة عملية كتابة التقارير عن طريق تزويدها بالمعلومات اللازمة حول واجبات الدول الأعضاء، وكذلك تقديم النصح لها في كيفية المشاركة الفاعلة في نظام الأمم المتحدة، وتدريب كوادرها، وتزويدهم بالمساعدة التقنية والمشورة.

وبسبب هذا الدعم، استطعنا أن نبني شراكة قوية مع المنظمات غير الحكومية في مناطق مختلفة في أفريقيا والأمريكيتين، وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا. أما في الشرق الأوسط فقد عملنا مع منظمات غير حكومية في كل من الأردن ومصر ولبنان

الصحافة يجب أن تتضح وتتخلص من معوقاتهما

الدولي للصحفيين يأتي معززا لأجواء الحرية والديمقراطية، وكواحد من ثمرات المشروع الوطني الديمقراطي).

أما أمين عام الاتحاد الدولي للصحفيين آيدن وايت أكد في كلمة له على أهمية ودور القانون في تمديد المساحة التي يعمل فيها الصحفيون. وأشار إلى أن تدشين هذا المكتب بمملكة البحرين يعتبر خطوة جديدة نحو تميز عمل الصحفي ورفع مهنيته، مضيفاً أنه ومن بروكسل سوف يتم تنظيم ندوات وورش عمل وأنشطة ومؤتمرات من أجل دفع وتطوير عمل الصحافة في المنطقة مما يحتاج إلى الالتزام والشراكة بين المنظمات الصحافية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

في ذات السياق طالب آيدن وايت في رسالة مفتوحة، بأن يقوم البرلمان البحريني بتبني قانون الإعلام الجديد الذي سيلغي التعامل مع المخالفات الصحافية باعتبارها قضايا جنائية، وقال: (على الصحافة أن تفلت من أسر السيطرة السياسية، وهي في حاجة إلى أن تعود إلى جذورها).

وتابع: (بإمكان الصحافة القيام بذلك من خلال التأكيد على دور الإعلام ومركزيته، وموقعه الطبيعي في قلب المجتمع المفتوح، المجتمع الذي يكون الناس فيه أحراراً في التعبير عما يفكرون به وحيث يتم النظر إلى قول الحقيقة باعتبارها قضية تخدم الصالح العام). وجاء تصريح وايت بمناسبة إطلاق الاتحاد الدولي للصحفيين برنامج عمل لدعم الصحافة الأخلاقية والمستقلة في الشرق الأوسط مع افتتاح مكتب اقليمي في البحرين الذي سيتكفل بتنفيذ برامج عملية تهدف إلى إسقاط العقبات القانونية امام حرية الصحافة، كما سيعمل على نشر الوعي حول الدور المحوري للصحافة النوعية والمستقلة في عملية الإصلاح الديمقراطي في المنطقة.

وقال آيدن وايت في رسالته: (إن الاتحاد الدولي للصحفيين سعيد جداً لأن يكون مركز حملته الإقليمية للصحافة الأخلاقية في البحرين. إننا نعي ان المجتمع الصحفي في البحرين جاهز لأن يلعب دوراً قيادياً في عملية تكوين نماذج جديدة في العالم العربي لصحافة قائمة على القيم).

المشروع الإصلاحي (قد فتح أبواب الحرية أمام الصحافة البحرينية، فتنوعت الآراء والصحف والتيارات والاتجاهات، بما يعزز مسيرة الصحافة البحرينية وأجواء الحرية والديمقراطية في البحرين، وقد أصبحت البحرين بفضل المشروع الديمقراطي لجلالة الملك مركزاً صحفياً هاماً وورشة عمل ديمقراطية قوامها إطلاق حرية الرأي والتعبير، مؤكداً أن افتتاح مكتب الاتحاد

افتتح في ١١/٤/٢٠٠٩ مكتب الاتحاد الدولي للصحفيين، برعاية وزيرة الإعلام والثقافية الشيخة مي آل خليفة، وبمشاركة رئيس الاتحاد آيدن وايت في حفل كبير شاركت فيه شخصيات كبيرة، ووزراء، ومنظمات المجتمع المدني، ورؤساء وممثلو نقابات صحافية عربية ودولية، إضافة الى الصحافة المحلية.

الوزيرة مي آل خليفة اعتبرت افتتاح مكتب الاتحاد الدولي للصحفيين تعزيزاً للثقة بـ (موقع المملكة كواحة للديمقراطية في أجواء الإصلاح والشفافية والمهنية والحس الأخلاقي الحر المسؤول) ومكسباً للمشروع الإصلاحي الذي يقوده الملك. وقالت: (إن البحرين تعيش حالة حراك ومأسسة وافتتاح وتطور) متمنية أن يكون النقاش الدائر والواسع حول الحقوق والأعراف والأخلاقيات الإعلامية مصدر إثراء لا تعطيل.

وأكدت الوزيرة على موقع الصحافة وديمقراطية التعبير والتي تسعى الوزارة إلى تسييجها بالشفافية والمهنية والحس الأخلاقي الحر والمسؤول، مشيرة الى أن التوجه قائم بجدية لمعالجة الإشكالات التي تعرقل انسياب التداول أو تخل بأخلاقيات المهنة.

وعبرت الوزيرة عن اهتمامها بتعزيز التعددية السياسية والفكرية والإعلامية، ورأت أن حرية الصحافة والرأي يقعان في القلب من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، مشيرة الى أنها ستدفع بلا كلل نحو تقنين حرية الصحافة كجزء من الحريات العامة التي يجب أن تتوسع وتتضح وتتخلص من كل معوقاتهما القانونية والإدارية، لكي تتم الممارسة في إطار واضح مستنير، ولكي تقوم الضمانات على أسس راسخة.

ودعت الوزيرة الى الإلتزام الجمعي بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإعطاء هذه الاتفاقيات الدولية وضع التشريعات المحلية ومراجعة القوانين والتشريعات في هذا الشأن، مؤكدة الحاجة إلى شراكات قوية من أجل مستقبل الصحافة أخلاقياً ومهنياً ومعرفياً وتأهلياً.

الأستاذ نبيل الحمير، مستشار الملك لشؤون الإعلام، أشار في المناسبة الى أن

(البحرينية للشفافية): تطوير

التشريعات من أجل مكافحة الفساد

رحبت الجمعية البحرينية للشفافية (١٥/٤/٢٠٠٩) بتصريح ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في ٩/٤/٢٠٠٩، والذي أكد فيه على ضرورة تطوير التشريعات التي تتضمن مكافحة الفساد والرشي بجميع أشكالها، وتجريم من يتلاعب بأموال المساهمين، وإيجاد



رئيس جمعية الشفافية: عبد النبي العكري

التشريعات اللازمة التي تضمن للمساهمين حقوقهم وأموالهم. وقد تم الإتفاق على تقديم تعديل لقانون العقوبات لمجلس الوزراء، يتعلق

بإضافة فصل جديد تحت عنوان الرشوة والاختلاس في القطاع الأهلي، وترسيخ مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص.

واقترحت الجمعية إصدار قانون خاص لمكافحة وتجريم الفساد المالي والإداري. وقالت الجمعية أنها ساهمت برأيها في مشاريع قوانين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون حرية الوصول للمعلومات، وقانون الذمة المالية، مؤكدة على ضرورة إصدارها وتعزيزها. أيضاً دعت الجمعية الى تعزيز صلاحيات ديوان الرقابة المالية، وتعزيز استقلال القضاء والنيابة العامة ليقوما بمهامهما في التحقيق وملاحقة ومحكمة الفاسدين.

مولوتوف)! زعمت فيه أن الفضل في العفو يعود إلى الحرائق وممارسة العنف وتدمير الممتلكات العامة بسلندرات الغاز وغيرها!

جمعية الوفاق، شكرت في بيان لها الملك، وذلك في أول رد فعل لها على العفو، وأكدت انها خطوة كبيرة وبداية تؤسس لواقع أفضل. وقالت الجمعية بأن البحرين مرت في الفترة الأخيرة بنفق مظلم وتأزم سياسي وأمني غير مسبوق أثر على الحراك المجتمعي والعمل السياسي، وشددت الجمعية على ضرورة فتح آفاق العمل السياسي ما يدفع به نحو النضوج والاستقرار بما يخدم هذا الوطن وسمعته، مؤكدة على الالتزام بالنهج السلمي، وعدم الخروج على القانون.

الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق، نفى في لقاءات صحافية (الوسط، ١٣/١٦/٢٠٠٩) أن تكون هناك (صفقة) بين جمعياته والحكومة وراء اطلاق سراح



المعتقلين، وأكد من جانبه على أن جمعياته التي تعتبر أقوى جمعية سياسية في البرلمان، أنها لن تتهاون مع من يثير الشغب ويعمد إلى العنف ويعتدي على الأملاك العامة، وأنها على استعداد لو تطلب الأمر للنزول إلى الشارع لمواجهة دعاة العنف. وأضاف: (لولا سعة صدر الملك وفتحه لآفاق اللقاء مع العلماء لتجاوز هذه الأشهر المظلمة لما تحقق هذا العفو).

وأدان علي سلمان إدارة الإختلافات عبر العنف الذي ساهم في تشويه ما يطلبه المواطنون من حقوق، لدى الجهات الحقوقية والسياسية والدبلوماسية. وقال بأن التعبير عن الرأي متاح ولا يجوز مصادرته، مشدداً على أن المطالبات بالحقوق يمكن إدارتها بشكل سلمي. ودعا سلمان المعارضة إلى استخدام السياسة بعيداً على العنف، ورغم ضيق القانون (إلا أن فيه مساحة يمكن العمل من خلالها، والقوى السياسية لا تحتاج إلى اللجوء إلى العنف. على السلطة أن تفتح صدرها للمسيرات والرأي المخالف، وعلى المعارضة أن تتحمل الأمر دون أن تلجأ إلى العنف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

بأمر ملكي: إطلاق سراح ١٧٨ معتقلاً

محاورة العنف رسوياً وشعبياً

فوجيء المواطنون في ١١ أبريل الماضي بصور عفو ملكي عن ١٧٨ محكوماً في قضايا أمنية، شملت الشيخ محمد المقداد، وحسن المشيمع، ومن عرفوا باسم متهمي الحجيرة، وآخرين كانوا قد اتهموا بأشغال الحرائق. أما أولئك الذين تسببوا في وفاة عامل وافد ورجل شرطة عبر مهاجمة سيارتهما، فلانالوا معتقلين ريثما تحل المشكلة مع عائلتي الضحيتين. في حين تم إطلاق سراح بقية المعتقلين في اليوم التالي من العفو الملكي ٢٠٠٩/٤/١٢، وسط فرح كبير، عبّرت عنه منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية التي توجهت بالشكر للملك في بيانات وتصريحات ترحيبية، كما انعكس العفو على الشارع حيث انطلقت مسيرات فرح حملت صور الملك، ورددت هتافات الولاء له.

جانبه، صرح النائب العام علي فضل البوعينين بأن السجنون بمملكة البحرين قد خلت من كل المحكوم عليهم والمتهمين بقضايا أمنية فيما عدا قضيتين من قضايا المتهمين تتعلقان بالحق الخاص.

الملك من جانبه دعا في بيان توجيهي (٢٠٠٩/٤/١٤) إلى تقوية دور ممثلي الشعب، والسلطة التشريعية، كمرجعية أساس للحوار ولمناقشة ما يطلبه المواطنون الذين انتخبوا ممثلهم. وفي هذا إشارة إلى أن الشارع ليس محلاً لتسوية الخلافات، ولا استخدام العنف والحرائق وسيلة لنيل الحقوق. وقال الملك: (إن مسؤولية الحوار في هذه المرحلة قد أصبحت بين الناخبين وممثلهم النيابيين، فعليهم أن يتوجهوا إليهم بما يرغبون فيه من مسائل الحوار، فالنواب الذين انتخبهم الشعب وفقاً للدستور يعاونهم أعضاء مجلس الشورى، هم السلطة التشريعية في البلاد، والجهة التي لها صلاحية الاستماع إلى مطالب المواطنين والتحاوّر معهم مباشرة، لتحويلها إلى تشريعات ومشروعات قوانين قابلة للتطبيق والتنفيذ حسب المقرر دستورياً).

ودعا الملك مواطنيه إلى ضرورة (الإلمام بهذا الحق الدستوري وممارسته عملياً، بالتواصل مع نوابهم)، مؤكداً على أن الحوار الوطني نهج وأساس للعمل الإصلاحي، نتج عنه ميثاق العمل الوطني الذي انبثقت منه انعطافة التغييرات في عمل الدولة والانتخابات المنتظمة والممارسات الديمقراطية ورفع سقف الحريات، والعمل من أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان بصفة عامة.

مقابل هذا، شعرت حركة أحرار البحرين المتشددة بخسارة مواقعها وما يجزّه العفو الملكي من تداعيات على الساحة المحلية، وقدّمت قراءة خاطئة للوضع السياسي، وأصدرت بياناً عنيفاً حمل عنوان: (شكراً

وفي معرض شرحه لأسباب العفو، قال الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، بأن قرار العفو يأتي في إطار منهج التسامح والعفو الذي اتسم به المشروع الإصلاحي، ويستهدف غرس الأمل، وتعزيز الثقة، وإفساح المجال أمام الجميع للمساهمة في خلق أجواء الأمن والطمأنينة وتعميق الإحساس بالخير. وأضاف: (إن كان العدل أساس الملك، فالرحمة والصفح عنوانه لدى جلالته الملك).

وخاطب الوزير المفرج عنهم بقوله: (عليكم الاستفادة من تجربتكم وأخذ الدروس والعبر فيما ينفعمكم وأن تكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعكم تحافظون على أمنه بدلاً من الاضرار به). ودعا الوزير إلى الالتفاف حول القيادة للحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية النسيج الاجتماعي وأن تتوحد الجهود وتتولد القناعات لدى الجميع من كل الفئات المؤثرة في التوجيه الوطني بضرورة العمل في إطار الأهداف الوطنية، وأن تكون منابر الدين والسياسة



والاعلام للتوجيه بجمع الشمل ونبذ الفرقة والتطرف ونشر المحبة والتسامح بين أبناء الشعب الواحد.

وعلى إثر قرار العفو جمّد القضاء النظر في القضايا الأمنية لأجل غير مسمى، حيث قرر القاضي المختص إيقاف نظر الدعوى في محاكمة ستة شبان من منطقة سماهيج متهمين بالشروع في حرق مركز شرطة سماهيج، من



الشفيعي مع د. فيوليت داغر
(اللجنة العربية لحقوق الإنسان)



الشفيعي مع حاخامات مناهضين
للعنصرية والصهيونية



مع شوشان خاشيان (فريق المنظمات
غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل)



مع ايزابيل شيرر (منظمة الخدمة
الدولية لحقوق الإنسان)



لقاء مع ناشطين حقوقيين فلسطينيين

على هامش مؤتمر جنيف

نشاطات لخدمة القضايا الحقوقية

بتقديم مساعدات للمدافعين عن حقوق الإنسان عبر التدريب وتعريفهم بآليات الأمم المتحدة وكيفية الاستفادة منها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

هذا وقد التقى الشفيعي بناشطين حقوقيين بحرينيين على هامش المشاركة في المؤتمر الدولي بجنيف، بينهم رئيس مجلس إدارة الجمعية البحرينية للشفافية السيد عبدالنبي العكري، والأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، السيد عبدالله الدرازي، وتمت مناقشة سبل التعاون المستقبلي، وتطورات الوضع الحقوقي البحريني.

أيضاً التقى الشفيعي بالسكرتير العامة للمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، السيد ايريك سوتاس، والسيد سعيد بن عربية المسؤول القانوني في قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

وكان الشفيعي قد شارك على هامش المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية في اجتماع للمنظمات الحقوقية العربية غير الحكومية لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين والذي تم في ٢٣/٤/٢٠٠٩، نظّمته اللجنة العربية لحقوق الإنسان، بشخص رئيسها الدكتورة فيوليت داغر، حيث شارك في الاجتماع عدد كبير من الناشطين الحقوقيين العرب، وعدد من الحاخامات اليهود الداعمين لحقوق الشعب الفلسطيني والمناهضين للصهيونية والعنصرية. هذا وجرى لقاء مع السيدة داغر، والسيد أمير مخول، مدير عام اتحاد جمعيات عربية أهلية، والسيد محمد زيدان، مدير عام المؤسسة العربية لحقوق الإنسان في فلسطين، والحاخام أهرون كوهين، والناشط الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة الدكتور أسامة حليبي، والخبير الحقوقي البروفيسور جورج جبور، وآخرين.

شارك رئيس مرصد حقوق الإنسان في البحرين السيد حسن موسى الشفيعي في المؤتمر الدولي ديرين ٢ في جنيف والمخصص لمناهضة العنصرية والتمييز، وعقد اجتماعات متعددة مع العديد من المسؤولين في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومع ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والعربية وبحث المواضيع الحقوقية التي تخص البحرين والمنطقة.

فقد التقى الشفيعي، مع السيد جوليان واغنسن مسؤول قسم البحرين في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبحث معه مستجدات الوضع الحقوقي البحريني، حيث تركّز الحديث حول الأحداث الأخيرة بما فيها العفو الملكي عن السجناء والمحتجزين. وطرح السيد واغنسن جملة من الإستفسارات المتعلقة بالأحداث وأبدى اهتمامه بمتابعتها ومعرفة تفاصيلها.

من جهة ثانية، التقى حسن الشفيعي بالسيدة شوشان خاشيان، المسؤولة في فريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل، وهو تحالف من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على تسهيل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. حيث يساعد هذا التحالف في مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعداد التقارير البديلة والتدريب والتواصل مع اللجنة الدولية المعنية بحقوق الطفل. وقد جرى النقاش مع السيدة شوشان حول التقرير البحريني الرسمي المتعلق بحقوق الطفل الذي قدمته الحكومة مؤخراً والمزمع مناقشته مع خبراء الأمم المتحدة في ٢٠١١م، كما بحث إمكانية مساهمة المجتمع المدني في البحرين في إعداد التقرير الموازي.

على صعيد آخر، التقى السيد الشفيعي بالسيدة إيزابيل شيرر، مديرة منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وهي منظمة تعنى